

الكافي لابن قدامة المقدسي | شرح الشيخ عبدالرحمن العجلان |

334 - باب اللقيط 7

عبدالرحمن العجلان

على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين وبعد. بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين قال المؤلف رحمه الله تعالى فصل - [00:00:00](#)

فان ادعى رجل رقه لم يقبل لان الاصل الحرية قول المؤلف رحمه الله تعالى فصل وان ادعى رجل هذا في اللقيط المجهول الحال. وتقديم الكلام على فصول كثيرة سبقت وهنا - [00:00:21](#)

يقول اذا ادعاه اذا نسبه شخص اقر كما تقدم لكن اذا ادعى شخص فهل يقبل او لا؟ لا لانه لا مصلحة له في ذلك بل عليه مضره ولا يقبل قول الغير - [00:00:48](#)

على الغير الا اذا كان في ذلك مصلحة للمقرر له واما خلاف هذا فلا يقبل الا ببينة. ولذا قال المؤلف رحمه الله تعالى فصل فان ادعى رجل يعني رقا لقيط - [00:01:14](#)

لم يقبل لان الاصل الحرية فالاصل فيبني ادم الحرية والرق عارض وتقديم لنا ان سبب الرق هو الكفر يكون كافرا فيسبى فيسترق ثم يستمر عليه الرق الى ان يمن الله عليه في العتق بسبب من الاسباب والاسلام - [00:01:39](#)

يتشفوف الى الرق الى العتق والحرية ويدعو لذلك ولذا جعل الله جل وعلا قتل الخطأ عتق رقبة وكفارة الجماع في نهار رمضان عتق رقبة وكفارة الظهار عتق رقبة وكثير من الكفارات - [00:02:11](#)

اولها عتق رقبة. وفي بعضها منها عتق الرقبة كفارة اليدين كفارة اليدين اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة الاسلام يتشفوف الى الحرية ويدعو لذلك والرق سببه الكفر - [00:02:37](#)

فاما ادعى رجل ان هذا اللقيط عبده ما يقبل حتى يأتي ببينة فان شهد شهادته له فان شهدت له ببينة بالملك قبلت لان الامر ثبتت بشهادة الشهود شهد معه اثنان يشهدان بان هذا ملك لفلان رقيقه - [00:03:02](#)

يثبتت الملك. نعم. وان لم تذكر السبب وان لم تذكر السبب كما لو شهدت له بملك مال وان لم السبب يعني البينة اذا شهدت قالوا نشهد ان هذا رقيق فلان - [00:03:36](#)

ما نقول لهم ما هو سبب الرق كيف اال اليه هل هو ولد على فراشه؟ ام انه اشتراه؟ ام كذا؟ ام كذا؟ ما يلزم؟ اذا شهدت انه ملكه قبلنا شهادتها اذا ثبتت في البينة المعدلة - [00:03:55](#)

وان شهدت باليد للملقط لم يحكم له بالملك لان سبب يده قد علم وان شهدت باليد للملقط قالوا نشهد ان هذا اللقيط التقطه فلان وهو يقول انه ملكه هل نقبل هذه الشهادة - [00:04:22](#)

بالمملکية لان سبب يعني لان اليد والالتقط هذا ظاهر وهو بيده والشهادة بالالتقط لا تثبتوا الملكية وان شهدت بها لغيره ثبتت وان شهدت فيها يعني بالالتقط لغير من هو بيده - [00:04:52](#)

ثبتت ثبت الالتقط ثم يأخذه في يمينه لملكه وان شهدت بها لغيره ثبتت والقول قوله في الملك مع يمينه؟ مع يمينه. قالوا يعني شهدت بالالتقط لغير من هو بيده - [00:05:26](#)

اما شهدت بالالتقط لمن هو بيده وهو ادعى الملكية فلا يوافق على هذا لانها شهدت بالالتقط لمن هو بيده ما حاجة الى هذه الشهادة

شهدت بالالتقاط لغير من هو بيده يؤخذ بها. لأن هذه الشهادة يؤخذ بها - 00:05:52

فإذا ادعى الملكية هو حينئذ نقبل قوله بيمينه أقبل قوله بيمينه كما لو كان في يده مال فحلف عليه لو كان في يده مال يعني هو بيده مال وادعاه شخص ولم يثبت ببينة - 00:06:20

فنقول له احلف بان هذا المال الذي بيده لك فحلف اخذه ومن حكمنا بالسلام احد ابويه او موتة او اسلام سابيه فحكمه حكم سائر المسلمين في حياته وموته بوجوب القوعد على قاتله قبل البلوغ او بعده - 00:06:44

هذا حالة الحكم بالسلامه. تقدم لنا اننا نحكم بالسلام لقيط مثلا اذا وجد في ديار المسلمين او في ديار فيها مسلمون او عرفنا اسلام احد ابويه او عرفنا موتى احد ابويه - 00:07:11

او عرفنا اسلام سابيه يعني الذي سباه من بلاد الكفار في هذه الاحوال يحكم بالسلام هذا الرضيع اسلام احد الابوين يجعله يحكم بالسلامه موت احد الابوين يحكم بالسلامه اسلام مسابيه وملتقطه اخذه من بلاد الكفار يحكم بالسلامه - 00:07:44

فهذا حكم بالسلام هذا الملتقط حكم بالسلامه مع الاحكام التي يحكم بها على من تعدد على مثله من المسلمين يجعلها على من تعدد عليه هو ما يقال مثلا هذا الحكم بالسلامه ليس ثابت - 00:08:21

فلا يقتل به مسلم ثابت الاسلام هذا محكوم بالسلامه لو تعدد عليه شخص وقتلته عمدا عداون انه يقتل القاتل بالقواعد ولا يقال هذا مجھول الحال اوليس ليس بالسلامه ثابت ما دام انه حكم بالسلامه فيقتل قاتله - 00:08:48

ومن حكمنا بالسلام احد ابويه او موتة او اسلام شبيه فحكمه حكم سائر المسلمين في التعدي في حياته وبعد مماته في حياته مثلا لو شخص فقا عينه فنفقا عين الفاقع لعينه عمدا عداونا - 00:09:15

لو ان شخصا قطع يده عمدا عداونا اه نقطع يد القاطع وهكذا وموته اذا قتله يحكم على قاتله بالقصاص لانه تعدد على نفس مسلمة وجوه القوعد على قاتله قبل البلوغ وبعده - 00:09:41

قبل البلوغ يكون النظر لولي الامر اذا رأى من المصلحة الاخذ انه يقاد من قتله وان لم يوجد له ولی يطالب. فوليه ولی الامر وان كفر بعد بلوغه فهو مرتد يستتاب ثلاثا فان تاب والا قتل حكمنا بالسلامه - 00:10:09

ثم كبر وترعرع فلما بلغ قال من يقول لكم اني مسلم انا كافر واعلن كفره ما نقر على هذا لأن حكمنا بالسلامه فلا نقره على ما يدعى به يظهره لنفسه وانما - 00:10:40

نحكم عليه حكم المرتد والمرتد يستتاب ثلاثا فان تاب والا قتل من اعلن كفره من المسلمين من كان مظهرا للسلام او لا يسمى المرتد والمرتد له احكام يحبس ويدعى ويستتاب فان تاب فالحمد لله فله ما للمسلمين وعليهم عليهم. وان اصر وابي. قال لا اريد الاسلام - 00:11:05

ولست مسلم نقول لا انت محكم بالسلامك اول وبنشأتك ببلاد المسلمين وقيام المسلمين عليك حتى كبرت وبلغت فالان انت مسلم تستمر على اسلامك والا حكمك حكم مرتد والمرتد ما يقر بدفع جزية ولا غيرها وانما الاسلام او القتل - 00:11:42

لأنه محكم بالسلامه يقينا بهذه الامور بنشأته وحكم الحاكم بأنه مسلم اشبه غيره من المسلمين ومن حكمنا بالسلامه بالدار وهو اللقيط فكذلك بأنهم هذا محل خلاف الاحوال السابقة اسلام احد ابويه - 00:12:05

او موت احد ابويه في بلاد المسلمين او اسلام سابيه هذه محكم بالسلام رقيق فلا يقر على كفره ولا على ردهه اذا كان قد حكمنا بالسلامه بالدار وجد في الدار وجد في ولاية المسلمين - 00:12:35

ولم يوجد من الامور السابقة شيء وهذا يحكم بالسلامه ولا يقر على ردهه وقيل يبقى يقر على كفره لأن الحكم بالسلامه ليس لامر ظاهر وانما لأنه وجد في بلد فيها اسلام - 00:13:06

ووجوده في بلد فيها اسلام لا لا يثبت كفره ولا اسلامه لكن اذا مال الى الكفر لا يمكن ان يقر على ما كان عليه بأنه محكم ومن حكمنا بالسلامه بالدار وهو اللقيط فكذلك - 00:13:33

لأنه محكم بالسلامه ظاهرا فهو كالثابت يقينا وذكر القاضي وجها اخر انه يقر على كفره. لانه لم يثبت اسلامه يقينا. لم يثبت اسلامه

يقيينا انما بحكم الدار فيجوز انه اصله كافر وان ابواه - 00:14:00

ان ابويه كافران فيقر على كفره وعلى ما كان عليه. وهذا هو اختيار القاضي ابي اعلى رحمه الله قال ممكنا ان يقر على كفره ولا يقتل لانه لا نعلم عن اصله - 00:14:25

وقد يكون صادقا فيما يقول او بلغه خبر عن من آرماه او نحو ذلك فان بلغ اللقيط فقدفه انسان او جنى عليه او ادعى رقه فكذبه اللقيط فالقول قول اللقيط لانه حر في الحكم - 00:14:42

الامور السابقة كلها في حالة كون اللقيط صغير لا يعتد بقوله ولا يستطيع ان يدافع عن نفسه ولا ان يقر ولا ان ينكر اما هذا الفصل فيما اذا دعي على اللقيط بعد بلوغه - 00:15:09

ما يصح ان يتولاهولي الامر مبالغ. يتولى اموره بنفسه ولذا قال فصل وان بلغ اللقيط يعني في حال البلوغ دافع عن نفسه ويقول عن نفسه ويقر لنفسه ويطالب لنفسه - 00:15:38

فقدفه انسان من المعلوم ان القذف حق شخصي هو حد من الحدود لكنه شخصي للرجل من حقه ان يطالب به ومن حقه ان يتركه واذا قال مثلا شخص لآخر يا زاني - 00:16:00

او انت ابن زنا ولم يطالب بشيء ما نلزمه نقول طالب من قذفك لا هو حر في هذا ان شاء طالب وان شاء ترك لان هذا حق شخصي وكذلك اللقيط - 00:16:25

اللقيط بعد بلوغه قذفه شخص قال انت ابن زنا فنقول للقيط ان شئت ان تطالب لذك فمن حقك وان شئت ان تترك فمن حقك لانه اصبح الان بالغ ولبي امر نفسه - 00:16:43

لا يولي عليها احد ولا يطالب عنه الحاكم بشيء وقذفه انسان او جتنا عليه انسان ضربه فقط يداه او فق عينه او جرمه ونقول من حقك ان شئت ان تطالب تطالب لنفسك - 00:17:06

وان شئت ان تعفو وتصفح لك الخيار اود عارقه بعدهما بلغ وتعلم وكبر جاء شخص وقال هذا رقيق كان لي كان رقيقا لابي او كان رقيقا لامي فنقول للقيط دافع عن نفسك ان شئت - 00:17:34

انت حر الان ومحكوم بحرتك فان شئت دافع عن نفسك وان شئت ان تقر بما قيل نحوك فانت ما لك امر نفسك فكذبه اللقيط والقول قول لقيط. يعني اذا الدعى رقة فكذبه الرقيق - 00:18:07

القول قوله الا ان احضر ذاك بينة البيانات تقطع بها الرقاب ويحتمل ان يقبل قول المدعى في درء حد القذف خاصة بانه مما يدرا بالشبهات بخلاف القصاص ويحتمل ان يقبل قول المدعى - 00:18:31

في ذرع حد القذف خاصة قول المدعى في الرق ما يقبل الجاني يؤخذ بجنايته نحو هذا لكن اذا قال المدعى للرقيق انت ابن زنا وطالب الرقيق قال اريد حقي اللقيط - 00:18:58

قال اريد حقي. الرجل يرمي بالزنا ابن زنا فيحتمل ان يقال لمن قذفه اثبت قذفك فتبرأ والا حد في ظهرك اذا اثبتت زنا ابويه واذا لم يثبت وعلى القول الاول يقام عليه الحد - 00:19:31

وعلى القول الثاني يقول يحتمل ان يدرا عنه حد القذف لان حد القذف كلها تدرا بالشبهات وهذا فيه شبهة قوية انه ليس ابن زوجين شرعاً انه لو كان ابن زوجين شرعاً ما رمي - 00:20:02

ومحتمل احتمال كبير انه ابن زنا على ما يقول هذا القاذف فكيف نجلده حد القذف والمقدوف كما قيل فيه فيدرا حد القذف في حكم القذف فقط خاصة ويحتمل - 00:20:30

ويحتمل ان يقبل قول المدعى في درء حد القذف خاصة لانه مما يدرا بالشبهات بخلاف القصاص. فالقصاص حق شخصي لهذا الرجل ولا يدري حد القصاص بالشبهات وانما يؤخذ به اذا ثبت - 00:20:53

اذا ثبت القصاص فيؤخذ به وهذا له حق تحد القصاص يختلف عن حد القذف لان حد القذف في شيء غيب ما هو ظاهر ويحتمل صدق القاذف اما اذا جنى الجاني على هذا قتلا فما يحتمل ان فيه - 00:21:20

شبهة هذا خطأً وظاهر محض يؤخذ به وللحاكم أن يقتصر من القاتل إذا رأى ذلك والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده
رسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين - 00:21:48